

واقع الشباب الجامعيون وأزمة التشغيل في الجزائر

The reality of university youth and the employment crisis in Algeria

يخلف سهيل

جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، yekhlef.souhil@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2024-05-05

تاريخ القبول: 2024-04-05

تاريخ الاستلام: 2023-12-29

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مشكلة خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا من الشباب في الجزائر. تتضمن الدراسة تحليل وتفسير للمعطيات المرتبطة بالتعليم العالي ونواتجه، بالإضافة إلى النظر في سوق العمل وقدرته على استيعاب واحتواء هؤلاء الخريجين. لقد أسهمت عدة عوامل في تأزم هذه المشكلة، ويعود ذلك في المقام الأول إلى انخفاض مستويات التخطيط. بدأت مشكلة خريجي الجامعات تبرز مع غياب تخطيط فعال من قبل القطاع التعليمي لمواكبة احتياجات وتوجهات السوق المحلي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات الجزائرية وتزامن ذلك مع تراجع ملحوظ في جودة التعليم الجامعي.

كلمات مفتاحية: التعليم الجامعي، الشباب، الجامعات، الشهادات العليا، البطالة، سوق العمل.

Abstract:

This study aims to highlight the problem of university graduates and young people with higher diplomas in Algeria. It includes an analysis and interpretation of data relating to higher education and its outcomes, as well as an examination of the labor market and its capacity to absorb and accommodate these graduates. Several factors have contributed to the exacerbation of this problem, mainly due to a decline in planning levels. The problem of university graduates has become prominent due to the lack of effective planning on the part of the education sector to respond to the needs and directions of the local market, which has led to an increase in the unemployment rate among graduates Algerian universities, coinciding with a notable decline in the quality of university education.

Keywords: Higher education, youth, universities, advanced degrees, unemployment, job market

مقدمة:

تلعب الجامعة دوراً أساسياً في دفع حركة التقدم والتوجيه لما يناط بها من مسؤولية تكوين الأطر اللازمة للتنمية في مختلف قطاعاتها، ويعتمد مستقبل الأمة على الجامعة ويتضح ذلك في توثيق وتنمية العلاقة بينها وبين المجتمع، إذا كان التعليم قوة فإنه على رأس هذه القوة قوة أكبر هي الجامعة، هناك دعوات من المختصين والخبراء وصيحات من الرأي العام كلها تجمع على أن الجامعة لا بد أن تعمل على توثيق صلتها بالمجتمع عموماً.

إن التعليم العالي وباعتباره آخر مرحلة في المنظومة التعليمية، يمد سوق الشغل برأس المال البشري المكون تكويناً عالياً والمتخصص في مختلف الميادين والمؤهّل والقادر على التكيف مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية المحلية والعالمية الذي يحقق النمو الاقتصادي المرجو.

لقد شهدت معدلات البطالة لدى حاملي شهادات جامعية في الجزائر ارتفاعاً مقارنة مع حاملي الشهادات الأخرى وحتى الذين لا يملكون شهادة، و ترجع هذه المعدلات العالية غير المسبوقة في البطالة إلى الزيادة الكبيرة في عدد الخريجين، وذلك في ظل انخفاض جودة مخرجات التعليم التي يحتاجها سوق العمل. كما يضاف إلى ذلك محدودية فرص العمل في الخارج، والتي لا تعتمد فقط على سوق العمل واحتياجاته، بل ترتبط بجودة الأداء التعليمي وبالتالي جودة مخرجات العملية التعليمية، وخصوصاً في مجال التعليم العالي. هذا بالإضافة إلى عدم قدرة سوق العمل المحلي على استيعاب الخريجين نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة.

ومنه كيف هو واقع الشباب الجزائري المتخرج من الجامعة؟ وما هي معدلاتهم اتجاه الشغل والبطالة؟.

سنتناول في هذه الدراسة ظاهرة الشباب الجامعي، من خلال تحليل واقع المؤسسات التعليمية وسوق العمل، وقياس مخرجات التعليم والمهارات المطلوبة لهذا السوق. نأمل أن تساهم هذه الدراسة في توجيه علمي لصانعي القرار والمؤسسات التعليمية وسوق العمل، بالإضافة إلى الخريجين أنفسهم.

1. تحديد المفاهيم:

1.1. مفهوم الجامعة:

تُعرف المؤسسة التربوية العلمية بأنها المنظمة التي تتواجد في أعلى مستويات النظام التعليمي بالمجتمع، وتتولى مسؤولية إعداد الفرد مهنيًا. كما تقوم هذه المؤسسة بإجراء الأبحاث العلمية التي تساهم في دعم خطط التنمية الشاملة وتطوير الباحثين (محمد، بدون تاريخ، صفحة 4).

2.1. مفهوم التعليم العالي:

يُعرف التعليم الجامعي بأنه التعليم الذي يُقدم في الكليات أو المعاهد الجامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية. تتفاوت مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات. هذا النوع من التعليم يُمثل المرحلة الأخيرة في مراحل التعليم الرسمي، ويشمل كافة أشكال الدراسات والتدريب أو التدريب الموجه التي تُجرى بعد المرحلة الثانوية في مؤسسة جامعية أو أي مؤسسات تعليمية أخرى مُعترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.

تتنوع التسميات للمؤسسات التعليمية، وتشمل: الجامعة، الكلية، الأكاديمية. تعتبر الجامعة أرقى المؤسسات في مجال التعليم العالي، ويُطلق على الجامعة والمؤسسات التابعة لها عدة أسماء أخرى مثل: الكلية، المعهد، الأكاديمية، المدرسة العليا. تؤدي هذه التسميات المختلفة إلى بعض الالتباس في الفهم، نظرًا لاختلاف معانيها من دولة إلى أخرى (نمور، 2011-2012، ص. 14).

3.1. مفهوم البطالة:

وفقاً لمنظمة العمل الدولية، يُعرف العاطل عن العمل بأنه الشخص القادر على العمل والراغب فيه، الذي يبحث عن فرصة عمل ولكنه لا يجدها، ولا يمتلك مصدر دخل، كما تعرف عند الاقتصاديين بأنها مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية محددة. المقصود بالبطالة هو تعطل جزء من القوة العاملة رغم توفر القدرة والرغبة في العمل. يعرف معدل البطالة وفقاً لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشكلين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة (السريتي ونجا، 2008، ص. 319-321).

2. قطاع التعليم العالي في الجزائر:

1.2. تاريخ التعليم العالي في الجزائر:

في الجزائر، يعود فعلياً تأسيس التعليم العالي الرسمي إلى الفترة التي تلت الاستقلال. خلال تطوره، تأثر هذا النظام التعليمي بشكل كبير بمختلف السياسات والخطط التي مرت بها الجزائر خلال تاريخها، بما في ذلك التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أولى النصوص التنظيمية الجزائرية التي عالجت إشكالية الهيكل الإداري المكلف بتسيير مؤسسات التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، كان المرسوم رقم 63-121 المؤرخ في 18 أفريل 1963 المتضمن تنظيم وزارة التربية الوطنية، فبموجب هذا المرسوم أحدثت وزارة التربية الوطني مديرياتها، مديرية التعليم العالي التي يمكن اعتبارها النواة الإدارية الأولى لمرفق التعليم العالي والبحث العلمي الذي سيظهر بعد حوالي عشرة سنوات، وتمتد هذه المرحلة من وقت الاستقلال حتى تأسيس أول وزارة مختصة بالتعليم العالي والبحث العلمي. كما تُعرف هذه الفترة بإنشاء جامعات في المدن الرئيسية بالجزائر.

ما بين عامي 1970 و1997، تم إنشاء وزارة مختصة بالتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، التي قامت بإصلاح التعليم العالي في عام 1971. خلال هذه الإصلاحات، كان من الضروري للجامعات أن تخضع لتحولات جذرية. ابتداءً من عام 2002، تم توسيع الشبكة الجامعية من خلال إنشاء جامعات ومراكز جامعية أخرى، بالإضافة إلى فروع للجامعات، ومدارس عليا ومعاهد في أربعين ولاية. كان التوزيع شاملاً لضمان التوازن الجهوي في جميع أنحاء البلاد، مما ساهم في تعزيز بنية قطاع التعليم العالي وتجسيد ديمقراطيته.

في السنوات الأخيرة، تم تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج لتطوير التعليم العالي وأساليب التدريب. هذا الإصلاح يتطلب جهداً كبيراً في التخطيط، التنفيذ، المتابعة، والتقييم، بالإضافة إلى توفير الإمكانيات اللازمة. ومن هذا المنطلق، استمر العزم على تحول نظام التعليم العالي إلى نظام LMD، والذي أصبح توجهاً عالمياً. هذا التحول يتم بناءً على مقاربة ترفض التسرع والانفراد بالرأي، وتعتمد على الواقعية والتشاور، والتدرج في التنفيذ (الزاحي، 2013-2014، ص.ص. 237-248).

2.2. خصائص التعليم العالي في الجزائر:

1.2.2. القطاع الخاص:

منذ عام 2008، تم اتخاذ القرار بإنشاء جامعات خاصة في الجزائر، مع ذلك فإن الشروط التي وضعتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل إنشائها، تبدو صعبة التحقيق سواء من حيث الضمانات المالية أو التنظيم الإداري حتى الآن تم تقديم ملف طلب واحد فقط لإنشاء جامعة خاصة على مستوى القسم المعني لكن الشروط لم تتحقق بالكامل. لا توجد حتى الآن مؤسسة خاصة للتعليم العالي في البلاد رغم أن ذلك ممكن قانونيا.

2.2.2. نظام مركزي:

يتميز نظام التعليم العالي الجزائري، بمستوى عال من المركزية كما تؤكد الدراسة، يتجلى ذلك في إضافة الطابع الرسمي على النظام ككل، ومشاركة الدولة على جميع المستويات، ومشاركة أعضاء الحكومة في جميع مجالس إدارة المؤسسات، وغياب القطاع الخاص ولهذه المركزية الكبيرة كما سنرى العديد من العواقب على الجامعات.

3.2.2. إصلاح التعليم العالي:

أحد أهم أهداف الإصلاح هو الاندماج المهني للخريجين، فإمكانية توظيف الخريجين تعد واحدة من أهم مؤشرات جودة التدريب وأهميته وفائدته الاجتماعية والاقتصادية.

3. أنواع مؤسسات التعليم العالي:

توجد أنواع مختلفة من مؤسسات التعليم العالي في الجزائر:

- الجامعات
- المراكز الجامعية
- المدارس: المدارس العليا العادية، المدارس الوطنية العليا، المدارس الإعدادية، المدارس الإعدادية المتكاملة تتمثل إحدى سمات نظام التعليم العالي الجزائري في وجود مراكز جامعية بالإضافة إلى الجامعات، فمراكز الجامعة وعلى الرغم من أنه لا توجد لها وصاية غير الوزارة، إلا أنها مرتبطة بجامعة حالية ومن الممكن أن تصبح جامعة في المستقبل، إنها تشكل بالتالي قطب من النشاط

الذي يسمح بتطوير التعليم العالي على المستوى المحلي. إن تكوين ومهام وصلاحيات المجالس العلمية والإدارية للمراكز الجامعية متطابقة تقريبا مع المجالس العلمية والإدارية للجامعة.

المدارس الوطنية والمعاهد الوطنية هي المسؤولة عن تدريب المهندسين، قد يكون هذا التدريب محددا لقطاع معين من النشاط، أو يمتد إلى مجالات أخرى. تقوم كليات تدريب الأساتذة العليا بدور تدريب معلمي الطور الابتدائي والثانوي. يتم إدارة المدارس من قبل مجلس الإدارة، يرأسها مدير يساعده نائب مدير وأمين عام ومدير المكتبة، ولديها هيئات تقييم علمية (World-Bank, 2012, pp. 6-7).

4. التعليم العالي بالأرقام:

في الموسم الدراسي 2023/2022، التحق أكثر من ربع مليون طالب جامعي جديد بجامعات الجزائر، مما رفع العدد الكلي لطلبة الجامعات إلى مليون و700 ألف طالب، متوزعين على الجامعات، المراكز الجامعية، والمدارس العليا في مختلف التخصصات.

منذ الاستقلال، خضعت الجامعة الجزائرية لعدة إصلاحات تتوافق مع التغيرات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. الهدف من هذه الإصلاحات كان إعادة تنظيم البرامج التعليمية والتدريبية لتتماشى مع العصر ما بعد الاستعمار. الخطوة الأولى في هذه الإصلاحات كانت تأسيس وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي في عام 1970، بموجب قرار من وزارة التربية الوطنية في 21 يوليو 1970.

خلال سبعينيات القرن الماضي، دفعت التحولات الاقتصادية والاجتماعية لتلك الفترة إلى مزيد من الإصلاحات في التعليم العالي لمواكبة تلك التحولات. كان الهدف هو تدريب وتأهيل الكوادر المتخصصة في مختلف المجالات لتحقيق التقدم والتنمية، وجعل التعليم العالي متاحًا ومجانيًا لجميع الفئات، مع التركيز على استخدام الكوادر والخبرات المحلية وتعريب المناهج والبرامج التعليمية. كما أُعطيت الأولوية للتخصصات العلمية والتكنولوجية، باعتبارها أساس التنمية.

كما ركزت الجزائر، في مشروع الخارطة الجامعية لعام 1983، على تكييف مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل، والذي شهد فائضاً في خريجي التخصصات الأدبية. وهذا الواقع مستمر حتى الآن. وفي عام 1984، عُُدل المشروع لوضع خطة للقطاع تمتد حتى عام 2000.

تأثرت الخارطة الجامعية بالمأساة الوطنية في التسعينات، مما أدى إلى تأخير إنجاز البنى التحتية وتكوين الكوادر الكافية لتقديم التكوين النوعي الذي كان المشروع يعول عليه. وفي هذه الفترة، كان عدد الطلبة في تزايد مستمر.

خلال عشر سنوات، تضاعف عدد الطلبة، لكن لم يرافق ذلك تطور مماثل في عدد المؤطرين من الأساتذة الجامعيين. حيث كان متوسط عدد الطلبة 23 طالباً لكل أستاذ، بينما وصل متوسط عدد الطلبة في الموسم الجامعي الحالي إلى 30 طالباً لكل أستاذ، وفقاً لأرقام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

في السنوات الأخيرة، نجد أن الإناث أكثر من الذكور في المرحلة الثانوية والدراسات العليا (الجامعة). التطور مذهل، وبين سنتي 1963-1964، شكلت الإناث خمس طلاب المدارس الثانوية فقط، وحاليا يشكلون ما يقرب من 60 %، وخلال عام 1995 ولأول مرة، تجاوز عدد الفتيات عدد الفتيان الملتحقين بالمدارس الثانوية: من بين 853000 طالب نصفهم فتيات. منذ ذلك الوقت ارتفعت حصة الفتيات بشكل طردي لتصل إلى 58 % في عام 2010، هذه الظاهرة هي أكثر وضوحاً لدى الطلاب من السنة النهائية السنة الأخيرة من التعليم الثانوي المؤدية إلى درجة البكالوريوس حيث قدرت نسبة الفتيات أكثر من 62 % من القوى العاملة بين سنتي 2010/2011 (Ouadah-Bedidi, 2016, p. 7).

لقد ارتفع عدد الطلبة من 2500 سنة 1962 إلى حوالي 1700000 خلال الدخول الجامعي 2022/2023 في مختلف الأطوار، وهو نفس عدد كل الطلبة المتخرجين من الجامعات الجزائرية منذ 1962، حيث أجبرت متطلبات التعليم العالي الكثير من الدول النامية بما فيها الجزائر على تركيز جهودها على الناحية الكمية من التعليم دون الناحية النوعية، وقد ازدادت حدة هذه الوضعية بسبب التزايد الجد سريع لأعداد الطلبة في الجامعات الجزائرية، حيث انتقل العدد من 24.334 طالب خلال الدخول 1971-72 ووصل إلى 61.410 خلال الدخول الجامعي 1979-80 و153.043 بين 1986-87، حيث فاق الضعف خلال ست سنوات بستة نظراً لجهود الدولة المستمرة (الزاحي، 2013-2014، ص.247).

حسب الديوان الوطني للإحصائيات (منشورات الجزائر بالأرقام) من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بلغ عدد المسجلين في التدرج وما بعد التدرج حوالي 372 647 و19 225 خلال السنة الجامعية 1998-99 ليرتفع إلى 1 447 064 و76 921 على التوالي خلال السنة الجامعية 2017-2018.

18، كما بلغ عدد حاملي الشهادات 44 531 ليصل إلى 303 100 خلال 99-1998 و 17-2016 على التوالي، أما فيما يخص المسجلين في جامعة التكوين المتواصل فقد بلغ عدد المسجلين فيما قبل التدرج والتدرج 14 281 و 25 569 ليصل إلى 73 198 و 53 276 خلال السنتين الجامعتين 99-1998 و 2016-17 على التوالي، أما حاملو شهادات التكوين المتواصل فقد ارتفع عددهم من 3 019 إلى 7 999، كما بلغ عدد المسجلين خارج وزارة التعليم العالي في التدرج 9 940 خلال السنة الجامعية 99-1998 ليصل إلى 17 267 خلال 18-2017 وقد بلغ حاملو شهادات خارج وزارة التعليم العالي 4 078 بين 99-1998 ليقدر بـ 4 915 بين 17-2016.

جدول 1

الطلبة المسجلون في مختلف المستويات و حاملو الشهادات في الجزائر بين 1998-2017

18-2017	17-2016	15-2014	08-2007	05-2004	04-2003	01-2000	99-1998	السنة الجامعية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي								
1 447 064	1 416 045	1 165 040	952 067	721 833	622 980	466 084	372 647	المسجلون في التدرج
76 921	76 202	76 510	48 764	33 630	30 221	22 533	19 225	المسجلون في ما بعد التدرج
/	303 100	311 976	146 889	/	91 828	65 192	44 531	حاملو شهادات و.ت.ع.ب.ع
جامعة التكوين المتواصل								
/	73 198	48 505	29 764	23 273	28 670	19 783	14 281	المسجلون فيما قبل التدرج
70 170	53 276	47 924	42 628	36 364	34 581	33 043	25 569	المسجلون في التدرج
/	7 999	7 530	9 914	/	3 518	/	3 019	حاملو شهادات جامعة التكوين المتواصل
خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي								
17 267	17 736	18 509	11 227	3 252	7 688	7 566	9 940	المسجلون في التدرج
/	4 915	7 474	2 748	/	1 969	2 730	4 078	حاملو شهادات خارج و.ت.ع.ب.ع

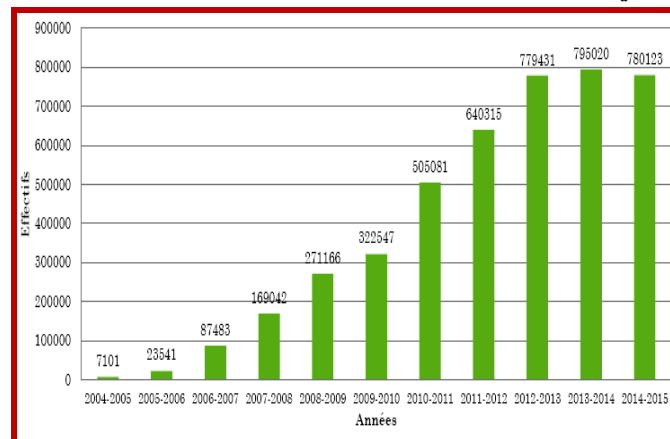
المصدر: 99-1998: (ONS, 2001, p. 17)، 01-2000: (ONS, 2003, p. 21)

2005-2003: (ONS, 2006, p. 22)، 08-2007: (ONS, 2009, p. 24)

2017-2014: (ONS, 2017، صفحة 30)، 18-2017: (ONS, 2018، صفحة 26)

شكل 1

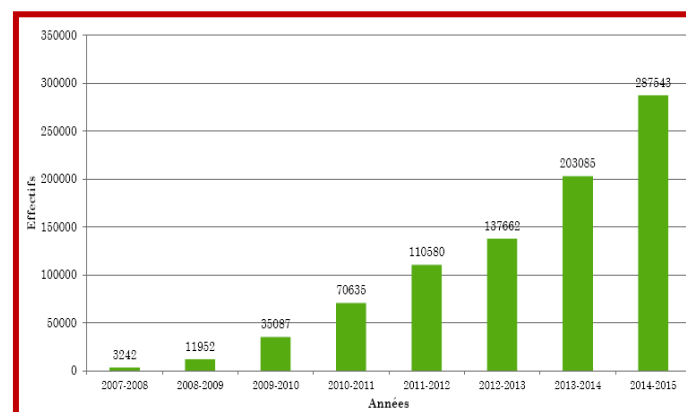
إحصائيات الطلبة المسجلين في الليسانس بين 2004-2015



المصدر: (MESRS-DGEFS, pp. 7-9)

شكل 2

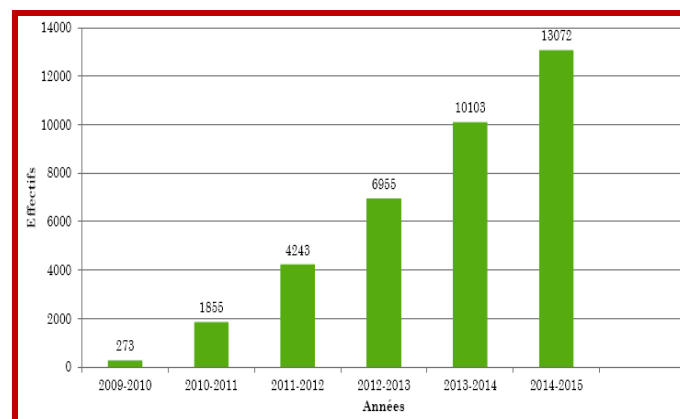
إحصائيات الطلبة المسجلين في الماستر بين 2007-2015



المصدر: (MESRS-DGEFS, pp. 7-9)

شكل 3

إحصائيات الطلبة المسجلين في الدكتوراه بين 2009-2015



المصدر: (MESRS-DGEFS, pp. 7-9)

5. تطور سوق الشغل في الجزائر:

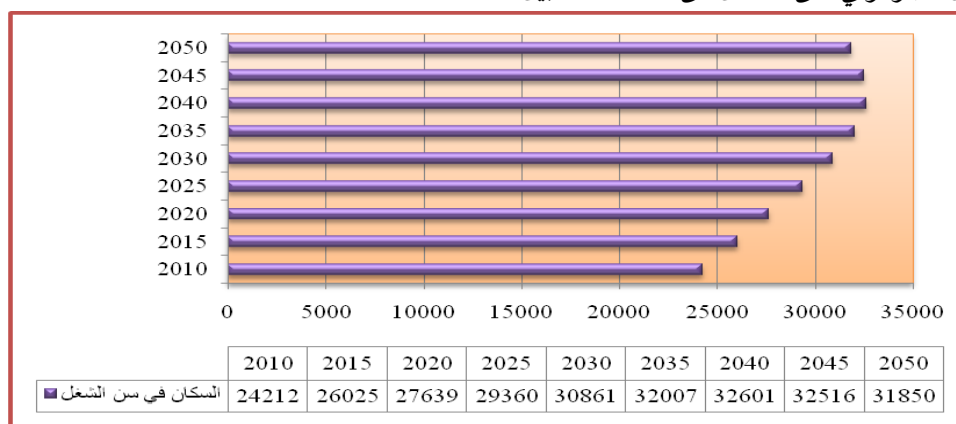
1.5. السكان في سن الشغل:

على الرغم من انخفاض وتيرة نمو السكان في سن العمل، فقد شكلت هذه الفئة نسبة كبيرة، إذ تراجعت من 4.2٪ بين عامي 1980 و1985 إلى 2.9٪ بين 2000 و2004، مقارنة بعام 1970 الذي شهد أعلى نسبة من إجمالي السكان. منذ عام 2010، استقرت نسبة السكان في سن العمل بين 67٪ و70٪ من إجمالي السكان لعدة سنوات. يعد النمو الديموغرافي عاملاً أساسياً في هذا التطور، مما أدى إلى انتشار الفقر بسبب ارتفاع معدلات البطالة (BoukiIa & Talahite, 2007, p. 3).

من جهة أخرى، ستشهد نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و29 عاماً انخفاضاً كبيراً، حيث تبلغ حالياً 25٪ من إجمالي السكان، ومن المتوقع أن تصل إلى أقل من 20٪ بحلول عام 2040. بمعنى آخر، سيكون أقل من واحد من كل خمسة جزائريين إما في المدرسة الثانوية أو الجامعة، أو يبحث عن وظيفة لأول مرة. كذلك، من المتوقع أن ينخفض عدد السكان في سن العمل بشكل طفيف، حيث يمثلون في عام 2010 أكثر من ثلثي السكان (67.9٪)، وسيمثلون حوالي 64٪ من إجمالي السكان بحلول عام 2040. من المتوقع أن تزيد القوة العاملة بنسبة 26٪ خلال هذه الفترة من 53 إلى 67 مليون شخص، مما يعرضهم لخطر البطالة. في سوق العمل، ستكون المنافسة شديدة للأفراد الذين بلغوا سن العشرين في الفترة ما بين 2000 و2025، وهي فترة يصل فيها جيل كبير العدد إلى سن العمل والزواج (Kateb, 2014, pp. 7-9).

شكل 4

تطور سكان الجزائر في سن الشغل من 15-64 سنة بين 2010-2050



المصدر: (Kateb, 2014, p. 10)

2.5. معدل النشاط الاقتصادي:

تشمل الفئة السكانية النشطة جميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 59 عامًا والذين يعملون أو يبحثون عن عمل. في عام 2018، بلغ عددهم 12.463 مليون، مقارنة بـ 2.560 مليون في عام 1966. سُجل ارتفاع في معدل الشغل (عدد السكان المشتغلين مقسومًا على العدد الإجمالي للسكان) من 21.16٪ في عام 1966 إلى 27.90٪ في عام 1998 ووصل إلى 41.7٪ في عام 2008، قبل أن ينخفض إلى 36.8٪ في عام 2018. في نهاية عام 1998، بلغ معدل الشغل لدى الإناث 9.72٪، مقابل 1.81٪ فقط في عام 1966. أما بالنسبة للذكور، فقد ارتفع هذا المعدل من 40.36٪ إلى 45.68٪ خلال نفس الفترة (CHERIF, p. 18). في عام 2018، قُدر معدل الشغل بـ 13.2٪ لدى الإناث و 60.1٪ لدى الذكور (ONS, 2018, p. 11).

معدل النشاط الاقتصادي ارتفع من 42٪ إلى 49٪ بين تعدادي السكان في عامي 1977 و 1998، ثم عاد للانخفاض إلى 40٪ في الفترة الأخيرة. هذا التطور جاء نتيجة لزيادة نسبة الفئة السكانية النشطة من الإناث، التي ارتفعت من 5.5٪ في عام 1977 إلى 17٪ في عام 1998، ثم انخفضت إلى 12.4٪ في عام 2005 قبل أن ترتفع مجددًا إلى 16.4٪ في عام 2018. في المقابل، استقر هذا المعدل لدى الرجال عند 80٪ بعد أن وصل إلى 85٪ في تعداد عام 1987، لينخفض إلى 66.7٪ في عام 2018. هذا يظهر تأثير مستوى التعليم على المشاركة في سوق العمل (Boukila & Talahite, 2007, p.7).

جدول 2

تطور معدل النشاط الاقتصادي بالمئة بين 1966-2018

السنوات	1966	1977	1987	1998	2005	2015*	2018**
م.ن. الاقتصادي %	45,83	42,11	47,04	48,81	41	41,8	41,7
ذكور	89,06	81,51	85,08	80,07	69,2	66,8	66,7
إناث	3,85	5,43	8,7	16,96	12,4	16,4	16,4

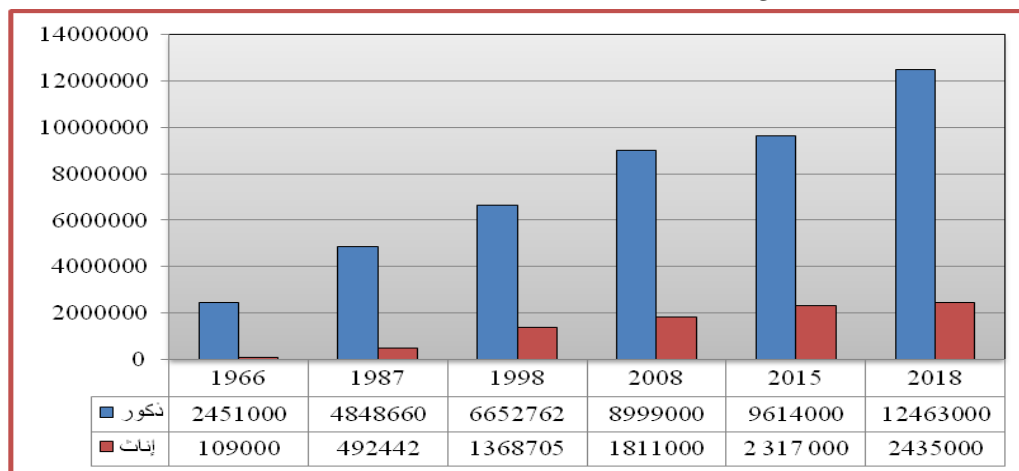
المصدر: ONS, RGPH 66-77-87-98 et diverses années :

2015: (ONS, 2015, p. 3)

2018: (ONS, 2018, p. 3)

شكل 5

تطور الفئة السكانية النشيطة من 15 سنة فأكثر حسب الجنس بين 1966-2018



المصدر: ONS , Les principaux résultats du sondage, Alger

3.5. معدلات البطالة:

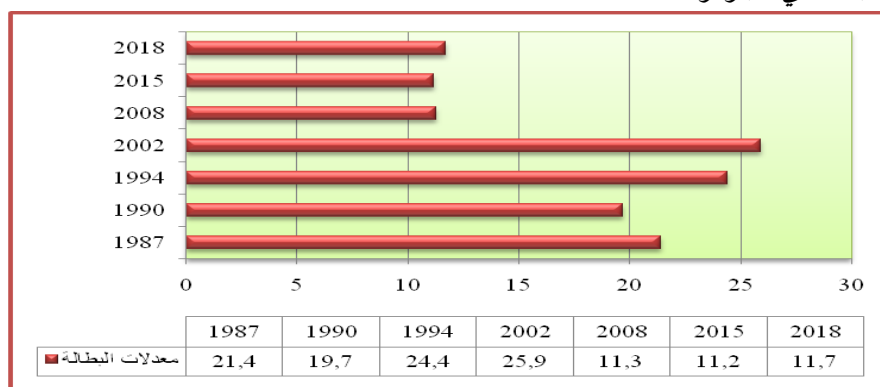
لوحظ أن معدلات البطالة قد تضاعفت بين عامي 1990 و1997، حيث أثرت على 20٪ من السكان، وخاصة الشباب. وفقاً للديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، شهدت هذه المعدلات تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. بلغت البطالة ذروتها في عام 1987 بنسبة 21.4٪، ثم ارتفعت إلى أعلى مستوى لها في عام 1998 بنسبة 28٪، قبل أن تبدأ في الانخفاض التدريجي إلى 11.7٪ في عام 2018 (BoukiIa & Talahite, 2007, pp. 3-10).

13,4 ٪ سنة 2021 و 11,1 ٪ سنة 2022، فتوفير مناصب الشغل يبقى أمراً جزئياً يقابله

مشكل التنمية في الجزائر.

شكل 6

تطور معدلات البطالة في الجزائر 1987-2018



المصدر: ONS, RGPH et MOD diverses années

6. بطالة حاملي الشهادات العليا في الجزائر:

واجهت الجزائر تدهورًا في وضعية الشغل منذ النمو السكاني السابق، حيث أصبحت فرص العمل أكثر ندرة. ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 650,000 في عام 1984 إلى 1,800,000 في عام 1989، ثم إلى 2,100,000 في عام 1995. ومن بين كل 100 عامل، يجد 31 فقط وظيفة في حين يظل 69 بلا عمل.

كما أن البطالة في الجزائر ترتبط بقضايا الإدماج، حيث يبحث أكثر من 63% من العاطلين عن أول عمل لهم، و62.5% من الشباب في الفئة العمرية 15-19 عامًا يُعتبرون عاطلين عن العمل. مع الأخذ في الاعتبار أن 85% من الباحثين عن عمل تقل أعمارهم عن 30 سنة. هذه البطالة تؤثر على الشباب بغض النظر عن مستواهم التعليمي، ويمكن وصفها ببطالة الحاصلين على الشهادات. من المتوقع أن تتفاقم هذه الوضعية مع النمو الديموغرافي، حيث سيرتفع عدد السكان العاملين بنسبة 3.6% في عام 2010 (في عام 1985، كان العدد الكلي للسكان العاملين 4.9 مليون، ومن المتوقع أن يصل إلى 12 مليون بحلول عام 2010). يتطلب الأمر خلق ما لا يقل عن 300,000 وظيفة في العقدين القادمين لاستيعاب الباحثين الجدد عن عمل. تعاني البلاد من مستويات عالية جدًا من البطالة (Mutin, 2009, pp.11-15).

إن عدم التنسيق بين التعليم والتوظيف قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة نمطية، و غير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين، وخاصة ذوي المؤهلات المتوسطة وقد نتج عنه زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل، وعدم تجانس في هيكله بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى، مع عدم وجود طلب مماثل لها وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل (بلقاسم وخدادمية، 2011، ص.ص. 10-11).

جدول 3

معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي و الشهادة المحصل عليها في الجزائر بين 2010-2018

المستوى التعليمي				
السنة	2010	2013	2016	2018
بدون تعليم	1.9	2.7	4.6	3.1
ابتدائي	7.6	6.7	7.1	7.1
متوسط	10.7	11.1	10.8	12.2
ثانوي	8.9	9.7	9.3	11
جامعي	20.3	14.0	12.9	17.8
الشهادة المحصل عليها				
بدون شهادة	7.3	8.1	8.3	9.0
شهادة التكوين المهني	12.5	12.3	12.1	13.7
شهادة التعليم العالي	21.4	14.3	13.2	18.5
المجموع	10	9.8	9.9	11.7

المصدر: 2010: (ONS, 2010, p. 6), 2013: (ONS, 2013, p. 7), 2016: (ONS, 2016, p. 6)

2018: (ONS, 2018, p. 7)

حسب الديوان الوطني للإحصائيات تبين المعطيات في الجدول أعلاه أن نسبة البطالة مرتفعة عند فئة الشباب الجامعيين إذا ما قورنت بالمستويات الأخرى وكذلك بفئة الحاصلين على شهادة التكوين المهني، حيث قدرت نسبة البطالة لدى الجامعيين 20.3% خلال سنة 2010 و 17.8% في سنة 2018، كذلك سجلت نسبة البطالة لدى الحاصلين على شهادات التعليم العالي ارتفاعا بين 21.4% و 18.5% لنفس الفترة ولو أن هناك انخفاضا طفيفا، ثم تليها نسبة البطالة لدى حاملي شهادات التكوين المهني بين 12.5% و 13.7% ثم الأشخاص بدون شهادة حيث تنخفض لديهم نسبة البطالة مقارنة بحاملي الشهادات الأخرى بين 7.3% و 9.0%.

خاتمة:

تواجه الجامعات بوصفها مؤسسة تعليمية وطنية العديد من التحديات الخارجية والداخلية يفرضها الواقع الدولي والتحول الدولي والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية وتغير متطلبات سوق العمل، وفي ظل الكم الهائل من خريجي الجامعات لم يعد هذا الجهاز كافيا لاستيعاب

هذا العدد الهائل، لذا كان على الهيئات الرسمية إيجاد بدائل لاستيعاب هذه الفئة التي صرفت الدولة الكثير من أجل تكوينهم، ومن هذا المنطلق فقد اعتمدت الحكومة الجزائرية على استراتيجية تقوم على مقارنة أساسها اقتصادي ترمي إلى تكوين قوة عاملة مدربة والعمل على استحداث آلاف المناصب كل سنة، إلا أن هذا الأمر غير كافٍ إذ يتطلب الأمر إيجاد آلية تضمن مواكبة سياسات التعليم العالي مع تطور وحجم سوق العمل المحلي.

عدم امتلاك نظام التعليم في الجزائر لطابع تكويني ومهني وافتقاره للتنسيق مع سياسات التوظيف كان من الأسباب الرئيسية للاختلال بين العرض والطلب في سوق العمل. من الجدير بالذكر أن الاستثمار في قطاع التعليم بالجزائر يحتاج إلى إعادة تقييم، بحيث يتم التركيز على الجودة والكفاءة بدلاً من الكم، كما هو الحال حالياً.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ONS. (2017). *الجزائر بالأرقام 2016-2014*. الجزائر العاصمة: الديوان الوطني للإحصائيات.
2. ONS. (2018). *الجزائر بالأرقام نتائج 2017-2015*. الجزائر العاصمة: الديوان الوطني للإحصائيات.
3. أميرة محمد. (بدون سنة). نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع. *التعليم العالي ومتطلبات التنمية* (صفحة 4). جامعة البحرين- كلية التربية.
4. سمية الزاحي. (2013-2014). *مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر*. جامعة قسنطينة 2.
5. ماضي بلقاسم، وأمال خدامية. (2011). أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها. *استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة*، ص.ص. 10-11.
6. محمد السريحي، وعلي نجا. (2008). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. كلية التجارة. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية.
7. نوال نمور. (2011-2012). *كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي*. جامعة منتوري - قسنطينة.
8. CHERIF, A. (s.d.). *Participation Socio économique de la femme Un Etat des lieux - Cas de l'Algérie* -. 18.
9. G Mutin. (2009). *Le contexte économique et social de la crise algérienne*. publié dans "La crise algérienne : enjeux et évolution 1997.15-11
10. Kamel Kateb. (2014). *Transition démographique, jeunesse et marché du travail au Maghreb Actes du XVIIe colloque international de l'AIDELF sur Démographie et politiques sociales*. Ouagadougou.78

11. MESRS-DGEFS. *L'enseignement supérieur en Algérie*. Alger: Direction Générale Des Enseignements Et De La Formation Supérieurs.
12. ONS. (2013). *Activite, Emploi & Chômage Au 4ème Trimestre 2013*. Alger: Office National Des Statistiques.
13. ONS. (2016). *Activite, Emploi & Chômage En Avril 2016*. Alger: Office National Des Statistiques.
14. ONS.(2015) *Activite, Emploi & Chômage En Septembre 2015* .Alger.
15. ONS.(2018) *Activite, Emploi & Chômage En Septembre 2018*.Alger: Office national des Statistiques.
16. ONS. (2010). *Emploi & Chômage Au 4ème Trimestre 2010*. Alger: Office national des statistiques.
17. ONS.(2003) *L'Algérie en quelques chiffres 2001* . Offiice Natiional Des Statiistiiques .Alger.
18. ONS.(2006) *L'Algérie en quelques chiffres 2005* .Alger: Office National Des Statistiques.
19. ONS.(2009) *L'Algérie en quelques chiffres 2006-2008* .Alger: Office National Des Statistiques.
20. ONS. (2001). *L'Algérie en quelques chiffres 2000*. Alger: Office national des statistiques .
21. Ouadah-Bedidi, Z. (2016). Inégalites d'instruction hommes-femmes en Algérie :quand les écarts s'inversent. 5.
22. R BoukiIa و Fatiha Talahite.(2007) .Marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie .*Eight mediterranean social and political research meeting*.(25) 21
23. World-Bank. (2012). *Rapport sur la gouvernance des universités en Algérie*.